مجلة العلوم البحثة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 26/11/2019 Revised 17/05/2020 Published online 30/06/2020

حوكمة المصارف ومدى تطبيق مبادئها للوقاية من الفساد الاداري في المصارف الليبية. " دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي المصارف العاملة بمنطقة مرزق"

*محمد المبروك خليفة رجب وعبد الله السنوسي ميهوب
كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق- جامعة سبها، ليبيا
*للمراسلة: moh.rajab@sebhau.edu.ly

الملخص في هذه الدراسة استعرضنا طبيعة الحوكمة في المصارف التجارية الليبية ومدى تطبيقها للحوكمة ومبادئها وأسباب الفساد الاداري وسبل الوقاية منه، ورؤية وجهة نظر المبحوثين من الحوكمة ومبادئها، و قد صيغت مشكلة الدراسة السؤال الذي يقول هل يؤدي الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية للوقاية من الفساد الاداري داخل المؤسسة؟، وكما هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ماهية الحوكمة ومبادئها ومدى تطبيق المصارف المعنية لمبادئ الحوكمة للحماية من الفساد الإداري، هذا وقد تم توزيع عدد(70) استمارة استبيان على المبحوثين وبلغت الاستمارات الراجعة ما عدده(50) استمارة ووجد أنها قابلة للتحليل الاحصائي، كما وأن هذه الدراسة توصلت إلى أن المصارف قيد الدراسة تهتم بالحوكمة المصرفية وأنها تلتزم بتطبيق مبادئها وتعتبرها أداة فعّلة للحد من استغلال المنصب ومكافحة الرشوة والفساد الإداري بمختلف أنواعه، وكما أن الدراسة توصي بضرورة الإهتمام بموضوع الحوكمة داخل المؤسسات المالية(المصارف)، لما له من دور في محاربة ظاهرة الفساد الإداري وكذلك العمل على إعطاء دورات تدريبية للتأكيد على أهمية الحوكمة المصرفية فيكون أساساً لعمل تلك المصارف.
الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد الإداري، المصارف، المؤسسة.

Banking governance and the extent of application of its principles to prevent administrative corruption in Libyan banks. "A field study from the point of view of employees of banks operating in Murzuq"

*Mohamed Almabrouk Khalifah Rajab & Abdullah AlSenussi Mihoub
Faculty of Economics and Accounting, Murzuq, sebhau University, Libya
*Corresponding author: moh.rajab@sebhau.edu.ly

Abstract In this study, we reviewed the nature of governance in Libyan commercial banks, the extent to which it applies to corporate governance and its principles, the causes of administrative corruption and ways to prevent it, and the respondents 'view of governance and its principles, and the problem of the study has been formulated the question that says does the commitment to apply the principles of banking governance lead to the prevention of administrative corruption within the institution,? As this study aimed to shed light on what governance is and its principles and the extent to which the concerned banks apply the principles of governance to protect against administrative corruption, A number (70) questionnaire forms were distributed to the respondents, and the returned forms reached (50) forms, and they were found to be subject to statistical analysis. and that this study concluded that the banks under study are concerned with banking governance and that they adhere to implementing its principles and considers them an effective tool to reduce the abuse of the position and combat bribery and administrative corruption Of all kinds, The study also recommends the need to pay attention to the issue of governance within financial institutions (banks), because of its role in combating the phenomenon of administrative corruption, as well as working to give training courses to emphasize the importance of banking governance, so that it will be the basis for the work of these banks.
Key words: governance, administrative corruption, banking, the institution.

المقدمة

بما أننا نعرف أن المصارف التجارية تحظى بالكثير من الإهتمام من قبل كافة فئات المجتمع ولكونها مصدر للحفاظ على اموالهم وممتلكاتهم العينية و المنقولة، مما يستدعي منا مكافحة الفساد والقضاء على مسبباته باعتباره المقوض الرئيسي لدعائم العمل والتطور الإداري داخل المؤسسات ولتجنبه والوقاية منه يأتي من تطبيق ما يسمى الحوكمة أو الشفافية المصرفية، فالمؤسسات المالية بما فيها المصارف إذ ركزت جُل اهتماماتها بهذا الموضوع بعد تنامي دور هذا القطاع في الحياة الإقتصادية، ناهيك عن الانهيارات الإقتصادية والمالية التي شهدتها عدة دول في عقد التسعينات من القرن العشرين، وما تبعها من إفلاس للعديد من المصارف، مما استدعى الباحثين إلى دراسة هذا الجانب المهم والذي يزيد من إبراز الدور البالغ أهميته لتطبيق مبادئ الحوكمة للحماية من الكوارث والانهيارات المالية، واستجابتاً لمتطلبات العولمة في ظل العالم المتنامي والتي تقوده المصارف بما تقدمه من خدمات ولحجم المخاطر والصعوبات التي تتعرض لها بشكل كبير جداً.

مشكلة الدراسة:

تحظى الحوكمة مكانة بارزة في المؤسسات المالية عموماً وفي المصارف خصوصاً ذلك لتحسين خدماتها وحمايتها من المخاطر والصعوبات التي تتعرض لها، بالإضافة إلى حماية مصالح عملائها ومساهميها وجميع المتعاملين معها بما يضمن تعظيم القيمة السوقية وتحقيق عنصر الاستمرار والبعد عن الفساد الاداري الذي يسبب في انهيار المؤسسة.

وبهذا يمكن القول بأن الحوكمة توفر للمصارف المعايير التي تقيم الأداء والكفيلة بالكشف عن حالات سوء الإدارة بقدر يؤدي إلى النجاح المستمر مما ينعكس على اقتصاد الدولة.

وبناءاً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

1- هل يؤدي الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية للوقاية من الفساد الاداري داخل المؤسسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على ماهية الحوكمة ومبادئها وأهدافها.

- الوقوف على مدى تطبيق المصارف قيد الدراسة لمبادئ الحوكمة للحماية من الفساد الإداري.

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

- تلتزم المصارف قيد الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
- لا تلتزم المصارف قيد الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
- يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف قيد الدراسة في الوقاية من الفساد الإداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.
- يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف قيد الدراسة في الوقاية من الفساد الإداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في الحث على ضرورة الإلتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات قيد الدراسة، والمدى التي وصلت إليه هذه المصارف في تطبيق مبادئ الحوكمة والتي بدورها تساعد هذه المؤسسات في زيادة مستوى النزاهة والشفافية بما يخدم مصالح وأهداف الدولة والمجتمع التي تعمل فيه هذه المصارف مما يعمل على زيادة مستوى الوعي الثقافي لتلك المبادئ التي بدورها وضع المصارف في المسار السليم للعمليات والخدمات التي تقدمها وإبعادها عن دائرة الانهيار والافلاس في المستقبل.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة وأهدافها، كما تمثلت بيئة الدراسة في مجموعة من المصارف العاملة بمدينة مرزق، وانحصرت أداة الدراسة في الاستبيان، وصُممتْ الاستبانة بالاستعانة بالدراسات السابقة والتي اجريت في بيئة مختلفة عن بيئة هذه المقالة، وقد تم تقسيمها إلى جزئين رئيسيين الجزء الأول صمم لتجميع معلومات عامة حول المشاركين مثل الجنس والخبرة وغيرها، والجزء الثاني فهدف الى تجميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وهو (حوكمة المصارف ومدى تطبيق مبادئها للوقاية من الفساد الإداري في المصارف الليبية)، فكانت مصادر البيانات الأولية من استمارة الاستبيان وقد صممت الاستبانة لجمع المعلومات المطلوبة عن مجتمع الدراسة، وتضمنت الحدود الموضوعية في الحوكمة المصرفية ومبادئها والفساد الإداري و وتمثلت مصادر البيانات الثانوية في الدراسات السابقة والكتب والدوريات والمقالات العلمية والرسائل الجامعية، والتي اعتمد عليها المبحوثين في تجميع البيانات، وتم استخدام ميزان ليكارت الخماسي ذي النقاط الخمس للتعبير عن أسئلة الاستبيان واقتصرت الحدود المكانية في بعض المصارف العاملة بمدينة مرزق، و تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المسؤولين والموظفين بالمصارف التجارية المبحوثة، حيث كان عدد المجتمع الذي قام الباحث بدراسته(70) موظف وموظفة، الإداري وتم الحصول على عينة عشوائية وكان عددها(50)، وهي تمثل (71%)، من مجتمع الدراسة، كما تم وضع نموذج متغيرات الدراسة باعتبار أن الفساد الإداري متغير تابع والحوكمة ومبادئها متغير مستقل و تم الاعتماد على تحليل البيانات باستخدام برنامج spss لتحليل الاحصائي.

الدراسات السابقة:

دراسة(عريقيب والمبسوط 2018)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره- دراسة تحليلية للفترة(2003، 2016):

هدفت هذه الدراسة إلى:-

1- تحديد مظاهر وأسباب الفساد المالي المتعددة.

2- لفت الانتباه إلى جميع الجهات المسؤولة عن خطر الفساد المالي.

و قد تصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان من بينها:

1- يؤدي الفساد المالي إلى آثار اقتصادية خطيرة لها انعكاسات سلبية على الدولة.

2- يعمل الفساد المالي على خفض معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي وزيادة كلفة الخدمات الحكومية واستنزاف الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومن تم تراجع مستويات المعيشة.

ووضعت هذه الدارسة توصياتها نذكر منها:

1- نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني واعتبار محاربة الفساد مهمة وطنية يشارك فيها الجميع كل حسب موقعه لان المجتمع يساهم بشكل فعال في الحد من هذه الظاهرة.

2- تقليل نسبة البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل مما يؤَمن دخل ثابت ومتوازن لكافة الأفراد.

دراسة(علي 2014)، بعنوان أثر اعتماد الشفافية في تحجيم الفساد الاداري:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

1- تشخيص مستوى أهمية الشفافية كأحد الاساليب المهمة في مكافحة الفساد الإداري في المنظمة المبحوثة.

2- تشخيص مستوى اعتماد آليات تحجيم الفساد الإداري في المنظمة المبحوثة.

وقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:

1- تأثير متغير دقة المعلومات لدى إدارات وزارة الصحة قد أحدث المزيد من التغيرات في مكافحة الرشوة في صالح المنظمة.

2- أن التثقيف العالي ضد الفساد يقارب المنظمات ويقودها الى تقديم افضل الوسائل لأنها ستشعر انها جميعاً مهددة بهذا الداء.

و وضعت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات من بينها:

1- التأكيد على ضرورة العمل بمبدأ الشفافية في جميع المرافق والمؤسسات التابعة إلى وزارة الصحة.

2- إشاعة التوعية الدينية والقانونية بين موظفي الوزارة من خلال الندوات والمحاضرات التي تقيمها الوزارة وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي لتوضيح أهمية الأمانة بصورة عامة والأمانة الوظيفية بشكل خاص والابتعاد عن الفساد الإداري بكل أشكاله.

دراسة(عياري، خوالد 2012) تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر:

وهدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة.

2- إظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في ترقية الأنظمة المصرفية.

و وصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان من بينها:

1- ضعف الرقابة والإشراف من طرف بنك الجزائر وهذا ما أدى إلى ظهور أزمات وفضائح مالية ضربت المنظومة المصرفية الجزائرية في العمق وفي مقدمتها بنك الخليفة والبنك التجاري و الصناعي.

2- أن الحوكمة في المؤسسات المصرفية تمنح فرصة أفضل لتعبئة الموارد ورؤوس الأموال، والتمكن بالتالي من تخفيض تكلفة رأس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوين وتحقيق النمو والإنتاجية.

ووضعت هذه الدارسة توصياتها نذكر منها:

1- العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المصرفية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها الى حيزْ التنفيذ.

2- تطوير الدور الإشرافي والرقابي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة.

دراسة(الجهاني 2012) مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية:-

هدفت هذه الدراسة إلى:-

1- التعرف على مدى توافر معلومات حول النتائج المالية والتشغيلية في التقارير المالية السنوية ومواقع المصارف عبر شبكة الإنترنت.
2- التعرف على مدى توافر معلومات عن الأهداف الإستراتيجية في التقارير المالية السنوية ومواقع المصارف عبر شبكة الإنترنت.
و وصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان من بينها:
1- أن يقوم بالمراجعة لكل المصارف مراجعون مستقلون وفقاً لما نص عليه مصرف ليبيا المركزي، وجهاز المراجعة المالية ومراجع حسابات، كما لدى المصارف لجنة مراقبة وفقاً لما نصت عليها التشريعات الليبية.
2- عدم اتباع المصارف لمعايير المحاسبة الدولية التي تنص عليها وتؤكدها المبادئ الدولية للحوكمة وتلزمها التشريعات الليبية وذلك وفقاً لما تنص عليها تقارير المراجعين إضافة لعدم اتباع معايير المراجعة الدولية أثناء مراجعة حسابات المصرف والاكتفاء بمعايير المراجعة المتعارف عنها في معظم المصارف.
ووضعت هذه الدارسة توصياتها نذكر منها:
1- تطوير شكل موحد عن تقرير خاص عن حوكمة الشركات لكل المصارف قد يكون في تقرير منفصل أو جزء خاص منفصل من ضمن التقارير السنوية ويحتوي على معلومات حوكمة الشركات كمية ووصفية.
2- تخصيص رابطة في كل موقع من مواقع المصارف الليبية عبر الإنترنت توفر كل المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات، التي احتوى عليها التقرير السنوي في شكل مختصر والمعلومات المطولة التي لم يحتوي عليها التقرير.

دراسة(بحر 2011) الفساد الإداري- المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة:

هدفت هذه الدراسة إلى:-
1- التعرف على مدى مساهمة العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتربوية في وجود الفساد الاداري داخل المستشفيات في قطاع غزة.
2- التركيز على أساليب العلاج الفعّالة للقضاء على الفساد الإداري.
و وصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان من بينها:
1- أظهرت أن الوضع الاقتصادي السيء داخل الدولة سَبَبَ في أسباب الفساد الإداري بوزن نسبي 62.71% حيث أن الاجور والرواتب منخفضة في حين أن الاسعار مرتفعة جداً مما يجعل كثير من العاملين يلجأ لتغطية العجز بطرق غير مشروعة.
2- أظهرت النتائج أن القوانين والأنظمة غير واضحة مما يساعد على وجود الفساد الإداري بوزن نسبي 70% وهذا دليل على أن الأنظمة يمكن التلاعب عليها والنفاذ منها لمصلحة شخصية.
و وصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان من بينها:
1- تحسين المناخ السياسي والأمني داخل المجتمع ولا يكون التوظيف على خلفية سياسية.
2- تحسين الوضع الاقتصادي داخل الدولة بحيث تضمن من خلاله حياة كريمة للمواطنين.

التعليقات على الدراسات السابقة:

عند استعراض الدارسات السابقة يمكن تلخيص ما ورد منها إلى:
1- أن الفساد المالي يؤدي إلى آثار خطيرة لها انعكاسات سلبية على الدولة.
2- أن التثقيف العالي ضد الفساد يقود المنظمات إلى التقدم من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة الرشيدة.
3- أن وضوح القوانين يساعد على عدم وجود الفساد الإداري ويحارب التلاعب بالأنظمة المعمول بها داخل تلك المؤسسات.

وأن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حديثة في الجنوب الليبي بالتحديد، كما أنها ركزت على مدى تطبيق المصارف قيد الدراسة لمبادئ الحوكمة لوقايتها من الفساد الإداري وبما يحمي مصالح كل من له علاقة بهذه المؤسسات، و أن ما توصلت من نتائج يوضح المستوى الحقيقي والجدية لتطبيق الحوكمة داخل المنطقة المبحوثة مما يجعلها ذات طابع عمل يسهم إسهاماً حقيقياً في ترسيخ مبدأ الشفافية للحوكمة ونبذ كل ما يمُتْ للفساد بصلة.

الجانب النظري:

حوكمة المصارف:

المقصود بحوكمة المصارف:

ليس هناك ثمة تعريف محدد للحوكمة، ولا يوجد معنى واضح متعارف عليه دولياً إلا أنه ومن خلال المفاهيم والتعريفات والنماذج المتعددة المطبقة في العالم. فإن الحوكمة تعنى طبقاً لما أوردته بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التي تقول إنها" التغيير في دور الحكومة والتغيير في البيئة التي علي الحكومة أن تمارس دورها، قد تمخض عن جلب(الحوكمة) إلي الاستخدام من قبل العامة كعملية Process حيث لم تعد هذه الكلمة الحوكمةGovernance، كافية. (الكايد، 2003).

وطبقاً للمصرف الدولي فإن الحوكمة هي الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية، وبالنسبة للمؤسسات فإن الحوكمة تعنى الهياكل، الوظائف المسؤوليات، والعمليات "الممارسات" والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة". (عبدالحليم، 2005).

وتعرف جمعية الحوكمة التايوانية الحوكمة بأنها الآلية والعمليات التي تواجه وتراقب بها المصارف والكيفية التي ينفذ بها المديرون مسؤولياتهم والتي تحسن أداء المصرف في النهاية لحماية حقوق المساهمين والمحافظة علي حقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة. (أبوالعزم، 2006).

دوافع حوكمة المصارف:

تعتبر الحوكمة في المصارف من أهم الأسباب لحماية المصرف من التعرض للتعثر والفشل المالي والإداري، وحماية كافة أصوله من التعرض للتصفية والخروج من دنيا الأعمال، هذا فضلاً عن دورها في تعظيم قيمة المصرف، وضمان بقائه ونموه واستمراره على المستويات الدولية والمحلية.

ويزداد تعاظم الاهتمام بحوكمة المصارف سواء في الاقتصاد المتقدم أو الاقتصاد النامي إلى عدة دوافع وأسباب نذكر منها: (خليل و آخرون، 2008).

1- وقوع حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة، أدى إلى اتخاد الإجراءات الكفيلة من قبل المشرعين لحماية مصالح الجمهور.
2- التوجه إلى الخصخصة أدى إلى وضع معايير تضمن سلامة المؤسسات العامة محل التخصخص والحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات الوظائف، بما يضمن حماية مصالح المجتمع خصوصاً في القطاعات التي تمسهم مثل البيئة والصحة والسلامة.
3- الكم الكبير من حملة الأسهم، مما أدى إلي إضعاف القدرة لديهم على مراقبة أداء المصرف أو المؤسسات بشتى أنواعها.
4-الحماية المتطلبة لصغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالمصارف، وذلك من ناحية احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب البقية.
5- غياب التحديد الواضح لمسئوليات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.
6- بقاء التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم المعاملات التجارية لمدة طويلة من الزمن دون أي تعديلات قد تقتضيها ظروف ممارسة الأعمال في الوقت الراهن أو وجود أدوات استثمارية جديدة غير تقليدية الأمر الذى يستدعى وجود قواعد حاكمة للمصرف.

7- التوجه نحو تطبيق فلسفة الإدارة الاستراتيجية وما تحويه من عناصر مثل التفكير والتخطيط والتطبيق الاستراتيجي. (حفناوي، 2005).

مبادئ الحوكمة:

المبادئ وفق مقرر بازل:

لقد أشار(محمد، 2014) إلى أن لجنة بازل للأشراف المصرفي في عام 1999م أصدرت دليلاً لمساعدة مشرفي المصارف إعتماداً على مبادئ منظمة (OECD) التي نشرت في عام 1999م. ولقد قامت هذه اللجنة بتعديل مبادئها عام 2006م، وتتلخص فيما يلي:

أ- المبدأ الاول كفاءة أعضاء مجلس الادارة:

يجب أن يتميز هؤلاء الاعضاء بالتأهيل والإدراك لما سوف يقومون به من دور داخل المنظمة دون خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف والأعمال اليومية.

ب- صياغة وتابعة تنفيذ الأهداف:

يجب أن يكون وضع الأهداف الاستراتيجية ومتابعتها من اختصاص أعضاء مجلس الادارة، بحيث تكون هذه الاهداف معلنة للجميع، وأيضاً القيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المصرف.

ج- منح الصلاحيات والمسؤوليات:

يجب على مجلس الادارة وضع الحدود والقواعد والاجراءات التنظيمية بشكل واضح للجميع، وبشكل يساعد العاملين على أداء مهامهم من جهة ويساعد الادارة والجهات الرقابية على محاسبة كل العاملين بالمصرف على حدٍ سواء من جهة أخرى.

د- نظام فعال للرقابة الداخلية:

لكي يتحقق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية يجب على مجلس الادارة الاشراف على إنشاءه والتأكد من أن الافراد القائمين على هذا النظام مدركين لأهمية الدور الذي يقومون به، وانهم بعدين اية ضغوط تؤثر على سير عملهم.

هـ- توافق المكافآت مع الاهداف:

يتعين على مجلس الادارة مقارنة المكافآت والحوافز مع النظام المصرفي المتبع ومع الثقافة السائد فيه والاهداف الاستراتيجية الموضوعة.

و- الشفافية والإيضاح:

يجب على المجلس أن يوفر المعلومات المصرفية بشكل واضح ودوري للجميع، ليسهل عملية التقييم.

ز- على مجلس الإدارة وضع وتحديد خطوط المسئولية والمساءلة في المصرف بوضوح: (الرملي، 2000).

يجب على الإدارة تحديد السطات والمسئوليات الأساسية له وللإدارة التنفيذية بوضوح، والإشراف على تصرفات الإدارة التنفيذية ومدى اتفاقها مع سياسات مجلس الإدارة ومسئوليتها عن تفويض السلطات إلى الموظفين ووضع هيكل إداري يعزز المساءلة وفقاً للمسئوليات.

ح- على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إزالة الأخطاء المكتشفة من قبل المراجعين والجهات الرقابية الأخرى وعدم السماح لمرتكبيها بإعادتها مرة أخرى: (القبطان، 2006).

لأن دور المراجعين الخارجيين حيوي لعملية حوكمة المصارف فيمكن لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التأكيد على فاعليتهم من خلال:

- إدراك أهمية عمليات المراجعة والرقابة الداخلية وتوصيل تلك الأهمية لكافة المستويات.
- وضع معايير للتأكيد على استقلالية المراجعين الخارجيين.
- التأكد أن المراجعين يتفهمون واجباتهم تجاه المصرف وأصحاب المصالح.
- مراعاة تدوير المراجعين الخارجيين.(أي عدم الثبات في مصرف واحد لأن طول المكوث في مصرف واحد يعرضهم في المستقبل للرشوة والمحسوبية).
- الاستخدام الفعّال لنتائج المراجعة الخارجية وحكمها على نظم الرقابة الداخلية.

أهمية الحوكمة:

إن أهمية الحوكمة تكمن في عدة أمور منها ما يلي: (الخضيري، 2005).

1. "محاربة الفساد الداخلي للشركات، وعدم السماح بوجوده وباستمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة اخرى.
2. تحقيق وضمان النزاهة والحيدة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
3. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور، بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحاً.
4. محاربة الانحراف وعدم السماح باستمراره، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال، وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
5. تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وخاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالإنجاز وخاصةً وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبينه فيما يحدث داخل الشركة.
6. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصةً وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين بها"
7- تضمن حقوق المساهمين كافة مثل حق التصويت، والمشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المصرف في المستقبل. (علي و شحاته، 2007/2006)
8- رفع مستوى الاداء الاخلاقي والمساهمة في نشر القيم والسلوكيات الاخلاقية داخل المصرف. (صحصاح، 2007).

الفساد الاداري:

مفهوم الفساد الاداري:

لقد اختلفت مفاهيم عديدة حول الفساد باعتباره ظاهرة استثنائية بمعنى التخلي عن المعايير الاخلاقية لمجتمع ما ويجب الابتعاد عنها ومحاربتها. (علي ع.، 2014)

وعليه يمكن ان نقسم مفهوم الفساد حسب ما ذكر هادي الى قسمين باللغة العربية والانجليزية. (هادي، بدون).

فبلغة الضاد تعني" ما يكون ضد المصلحة وهو التلف والعطب والجذب والقحط، وكما يراد بالمفردة معنى التحلل العضوي للمادة بواسطة الجراثيم".

أما في اللغة اللاتينية "فهو تفسير لكلمة(Corruption) على انها التغير من الصالح الى السيء وهناك مصطلح(Venality) ويعني الفساد والقابل للرشوة".

أما (العبادي وعبودي) ذكرا أن الفساد هو" انحرافاً في الالتزام بالقواعد القانونية. (العبادي و عبودي، 2017).

وأخيراً وليس آخراً كما ورده الله عز وجل في القرآن الكريم حين قال[لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ] (22 الانبياء)، وقال تعالى[فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ] (12 الفجر)، فالآية الاولى تعني فسد الكون واختلال موازينه، اما الثانية فقصدت المعاصي والذنوب.

انواع الفساد:

ان الفساد الاداري بشكل عام يشمل على عدد من الانواع كما اوردها:- (بدوقي و آخرون، 2016).

الفساد السياسي:

ويعني الانحرافات التي تطال قواعد ومؤسسات الدولة، كسيطرة الحكام وتفشي المحسوبية.

الفساد المالي:

ويقصد به هنا الانحراف الاقتصادي والخروج عن القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير الاعمال الادارية والاقتصادية في الدولة ومؤسساتها والمتمثلة في الرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة في التوظيف داخل مؤسسات الدولة.

الفساد الاداري:

وهي الانحرافات المتعلقة بالمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته وظيفته باستغلال الثغرات في بعض القوانين والتشريعات والضوابط المنظمة للعمل، مثل عدم احترتم اوقات الهمل في الحضور والانصراف او اهدار الوقت في غير مجال العمل كاللعب ببعض الالعاب على جهاز الحاسوب وقراءة الصحف واهمال العمل وافشاء اسرار الوظيفة.

الفساد الاخلاقي:

ويقصد به ذلك الفساد الذي يتدنى بمستولى السلوك لدى الموظف او العامل بقيامه بأعمال مخلة في مكان عمله واستغلال سلطته في تنفيذ مآربه الشخصية على حساب المصلحة العامة دون أي اعتبار لإدارته ومرؤوسيه.

فمن خلال استعراض تلك الانواع يجد الباحثون ان الفساد يشبه في فعله الامراض الخبيثة التي لا تلبث ان تنهك الجسد كله ان دخلت به واحاطت بأي عضو داخله، ولا سبيل لهذه الامراض الا باستئصالها واجتثاثها من جدورها لكي ينعم المكان بالراحة والأمان.

الآثار الناجمة عن الفساد: (حسين، 2014).

يمكن أن نصنف هذه الآثار ونستنتجها من خلال تلك الانواع وما تسببه من اختلالات على النحو التالي:

الآثار الاقتصادية:

وتتمثل في اعاقة التنمية والرجوع بعجلة الاقتصاد للوراء وإخضاع الدولة للجهل، مما ينتج عنه من فشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الاموال المحلية وهدر الموارد بسبب تعارض المصالح الشخصية في المشاريع التنموية للدولة، وكذا هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب.

الآثار الاجتماعية:

يسبب الفساد حالة من زعزعة القيم الاخلاقية وانتشار اللامبالاة وقلة الايجابية وطغوة السلبية بين افراد المجتمع وظهور الجريمة وبث الكراهية بين شرائح المجتمع.

الاثار السياسية:-

فالفساد يضعف قواعد العمل ويضع حاجزاً دون تحقيق الاهداف الرسمية والاستراتيجية للدولة واجهزتها، وهو بدوره ينزع الثقة من قبل المتعاملين مع الاجهزة الادارية.

الوقاية من الفساد: (حسين، 2014).

يمكننا ان تختصر سبل المعالجة لهذه الآفة في هذه النقاط:-

أ- وضع عقوبات شديدة وقاسية لمرتكبي الفساد بأنواعه المختلفة لكي يكون هناك رادع امام من يفكر في الافساد.

ب- التقليل من عدد القوانين واللوائح وتبسيط الاجراءات في الوحدات الادارية كافة.

ج- اللجوء والتأكيد على الشفافية الادارية في الجهات الحكومية لكي لا يكون هناك مجال للرشوة.

د- جعل مؤسسات المجتمع المدني شريك رئيسي لفضح قضايا الفساد.

هـ- تعديل مستويات ألأجور في المؤسسات وخصوصاً المتعاملين مع الجمهور للقضاء على الرشوة.

و- التركيز على الميثاق الاخلاقي داخل العمل وتفعيل القيم الدينية.

الجانب العملي:

يهدف الجانب العملي لمعرفة حوكمة المصارف ومدى تطبيق مبادئها للوقاية من الفساد الاداري في المصارف الليبية، هذا وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة صُمِمَتْ لجمع المعلومات المطلوبة عن مجتمع الدراسة من خلال العينات العشوائية. عليه سيتم تقسيم هذا الجانب إلى ما يلي:

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء الاستنتاجي وذلك على النحو التالي:

الإحصاء الوصفي:

تم استخدام الإحصاء الوصفي في الدراسة لتحليل البيانات، وذلك لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات، واستُخدم في ذلك البرنامج الإحصائي(SPSS) Statistical Package for Social Sciences، وتضمن هذا التحليل عدد من أساليب التحليل الوصفي من أهمها ما يلي:

أ ـ التوزيعات التكرارية:

تم تحديد التكرارات والنسبة المئوية للتكرارات التي تحصلت عليها كل إجابة من الإجابات الخاصة بأسئلة الاستبيان.

ب ـ المتوسط الحسابي:

استخدم المتوسط الحسابي لتحديد اتجاه ردود المشاركين حول فرضيات الدراسة.

الإحصاء الاستنتاجي:

أ ـ إحصائي الاختبار (T):

تم استخدام هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) أقل من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، ولا ترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية.

التحليل الوصفي للبيانات:

قبل الشروع في تحليل اسئلة الاستبيان لابد من اختبار وقياس مدى ثبات اسئلة الاستبيان (يقصد بالثبات: أي في حال اعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى تحصل على نفس نتائج المرة الاولى) وذلك باستخدام معامل "ألفا كرو نباخ" الذي يعطي قيم تتراوح بين "0" والواحد، فكلما كان هناك ثبات أكبر كان قيمة المعامل أقرب للواحد والعكس بالعكس. ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن معامل آلفا كرو نباخ يساوي (0.910) ما يدل على ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

جدول رقم (1)معامل ألفا كرو نباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان

Reliability Statistics	
عدد فقرات الاستبيان	Cronbach's Alpha
33	0.901

هذا وسيتم استخدام الجدول رقم (2) لغرض قياس اتجاهات ردود المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (2) بيان اتجاه ردود المشاركين بناءً على المتوسط المرجح مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	غير موافق إطلاقاً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

عليه فإن هذا الفرع من الدراسة يتضمن تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان وذلك في قسمين رئيسيين على النحو التالي:

القسم الأول: يُعْنى بتحليل الأسئلة الخاصة بأسئلة الاستبيان المتعلقة بالمحور الأول الذي يدرس مدى توفر مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية محل الدراسة، و من خلال العينة العشوائية التي شملت عدد من المصارف، لمعرفة الاتجاهات العامة لردود المشاركين في الدراسة حول فقرات الاستبيان.

القسم الثاني: يُعْنى بتحليل الأسئلة الخاصة بدراسة مدى توفر أساليب مكافحة الفساد الاداري في المصارف الليبية محل الدراسة من خلال العينة العشوائية، لمعرفة الاتجاهات العامة لردود المشاركين في الدراسة حول فقرات الاستبيان المتعلقة بهذا المحور.

القسم الأول: تحليل البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان المتعلقة بمحور مبادئ الحوكمة:

يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بمبادئ الحوكمة والتي تشمل : مبدأ الافصاح ومبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الإدارة، ومبدأ الحوافز والمكافآت، ومبدأ منح السلطات والمسؤوليات(الحدود التنظيمية)، ومبدأ وضوح الأهداف والاستراتيجيات لمعرفة مدى تطبيق المصارف الليبية محل الدراسة لهذه المبادئ.

1. مبدأ الافصاح:

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه بشكل عام إلى "موافق" حيث نجد أن المتوسط المرجح للجدول هو (3.7320) في إشارة إلى تطبيق هذا المبدأ في المصارف الليبية محل الدراسة، مع وجود تحفظ على الفقرة رقم (2) التي تنص على "يتم الافصاح عن المعلومات في اسرع وقت ممكن عن طريق الإنترنت أو التقارير الدورية." ما يدل على بعض القصور في هذا الجانب، عموما فإن مبدأ الافصاح مطبق إلى حد كبير في المصارف الليبية، هذا من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (3) مبادئ الحوكمة: مبدأ الافصاح.

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يعمل المصرف جاهداً على التأكيد على الشفافية للمساعدة على الضبط داخلياً.	23	20	3	1	3	4.1800	موافق
		46.0	40.0	6.0	2.0	6.0		
2	يتم الافصاح عن المعلومات في اسرع وقت ممكن عن طريق الانترنت او التقارير الدورية.	4	19	15	12	-	3.3000	محايد
		8.0	38.0	30.0	24.0	-		
3	تنسجم جميع التقارير داخل المصرف مع درجة الملكية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف.	15	25	7	3	-	4.0400	موافق
		30.0	50.0	14.0	6.0	-		
4	يفصح المسؤولين داخل المصرف عن المعلومات المتعلقة بالمؤهلات الخاصة بأعضاء مجلس الادارة وهيكلية الحوافز والاجور للموظفين والمدراء.	15	9	8	17	1	3.4000	موافق
		30.0	18.0	16.0	34.0	2.0		
5	هناك نقص في الشفافية مما يؤثر على درجة تقييم ادارة المصرف لعدم حصول المساهمين واصحاب المصلحة على المعلومات الكافية عن هيكلة المصرف واهدافه.	13	21	8	6	2	3.7400	موافق
		26.0	42.0	16.0	12.0	4.0		
	مبدأ الافصاح						3.7320	موافق

مبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الادارة:

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه إلى "موافق" وبمتوسط مرجح بلغ "4.1320"، ونجد أن أكثر الفقرة من حيث الموافقة بين المشاركين هي الفقرة رقم (5) التي تنص على " يجعل المدير الأمانة والإخلاص والمحافظة على الولاء من مبادئه لتحقيق أفضل ما في مصلحته ومصلحة المساهمين والعمل على إتخاذ القرارات الصحيح لنيل استقلاليته." بمتوسط حسابي (4.440)، تليها الفقرة رقم (1) التي تنص "يعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن أعمال المصرف وقوة مركزه المالي." بمتوسط حسابي (4.400) وهذا أمر إيجابي ويصب في صالح التطبيق الجيد لهذا المبدأ من مبادئ الحوكمة. والجدول ككل يدل على تطبيق مبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الادارة في المصارف الليبية محل الدراسة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (4) مبادئ الحوكمة: مبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الادارة.

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن اعمال المصرف وقوة مركزه المالي.	27	19	1	3	-	4.4000	موافق بشدة
		54.0	38.0	2.0	6.0	-		
2	يحظى مجلس الادارة باستقلالية عن باقي كبار المساهمين او أي اطراف خارجية.	9	28	7	4	2	3.7600	موافق
		18.0	56.0	14.0	8.0	4.0		
3	يقوم بدراسة وابداء الملاحظات للجنة المراجعة والمراقبين على الحسابات حول نقاط الضعف ووضع اليات لمعالجتها.	10	29	11	-	-	3.9800	موافق
		20.0	58.0	22.0	-	-		
4	يدعم مجلس المراجعين والمراقبين ومجلس الادارة استقلالية مجلس الادارة.	18	23	5	3	1	4.0800	موافق
		36.0	46.0	10.0	6.0	2.0		
5	يجعل المدير الامانة والاخلاص والمحافظة على الولاء من مبادئه لتحقيق أفضل ما في مصلحته ومصلحة المساهمين والعمل على اتخاذ القرارات الصحيح لنيل استقلاليته.	27	20	1	2	-	4.4400	موافق بشدة
		54.0	40.0	2.0	4.0	-		
	مبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الادارة						4.1320	موافق

مبدأ الحافز والمكافآت:

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه إلى "موافق" وبمتوسط حسابي بلغ (3.9800) ما يدل على تطبيق مبدأ الحوافز والمكافآت ويدل على إدراك المشاركين لأهمية تطبيق هذا المبدأ من مبادئ الحوكمة، ونجد أن أعلى الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (2) التي تنص على " تساهم الحوافز في لفت انظار وجذب موظفين جدد وتحفيز الموجودين منهم والإبقاء على المتميزين وزيادة العمل والفاعلية." بمتوسط حسابي (4.3200) تليها الفقرة رقم (3) التي تنص على " تزيد الحوافز من مقدرة الموظفين على خدمة أكبر عدد من الزبائن." متوسط حسابي (4.2000)، والجدول ككل يشير إلى أن مبدأ الحوافز والمكافآت مطبق في المصارف الليبية محل الدراسة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (5) مبادئ الحوكمة : مبدأ الحوافز والمكافآت.

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يوجد نظام واضح ومعلن للحوافز والمكافآت	12	26	6	5	1	3.8600	موافق
		24.0	52.0	12.0	10.0	2.0		
2	تساهم الحوافز في لفت انظار وجذب موظفين جدد وتحفيز الموجودين منهم والابقاء على المتميزين وزيادة العمل والفاعلية.	25	20	1	4	-	4.3200	موافق بشدة
		50.0	40.0	2.0	8.0	-		
3	تزيد الحوافز من مقدرة الموظفين على خدمة اكبر عدد من الزبائن.	19	24	5	2	-	4.2000	موافق بشدة
		38.0	48.0	10.0	4.0	-		
4	تعمل الادارة على مكافئة اصحاب الخبرات في مجال عملهم ومنحهم علاوات وترقيات من اجل ذلك.	16	19	10	2	3	3.8600	موافق
		32.0	38.0	20.0	4.0	6.0		
5	العمل على جعل الموظفين يشاركون في قرارات المصرف من خلال ابداء آرائهم لمن يمثلهم في مجلس الادارة.	15	14	12	7	2	3.6600	موافق
		30.0	28.0	24.0	14.0	4.0		
	مبدأ الحافز والمكافآت						3.9800	موافق

مبدأ منح السلطات والمسؤوليات (الحدود التنظيمية):

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه إلى "موافق بشدة" وهذه اشارة إيجابية تدل وبوضوح على أن مبدأ منح السلطات والمسؤوليات مطبق في المصارف الليبية محل الدراسة، فنجد أن هناك خطوط وحدود واضحة للسلطة والمسؤولية وأن هذه المصارف تتخذ الاجراءات الكفيلة التي تضمن وضوح كل الحدود التنظيمية هذا من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (6) مبادئ الحوكمة: مبدأ منح السلطات والمسؤوليات (الحدود التنظيمية).

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يرسم مجلس الادارة حدوداً واضحة للسلطة والمسؤولية داخل المصرف.	25	22	3	-	-	4.4400	موافق بشدة
		50.0	44.0	6.0	-	-		
2	مساهمة القواعد والاجراءات المكتوبة قدرة العاملين على الفهم الواضح لطبيعة كل مهامهم.	18	26	3	3	-	4.1800	موافق
		36.0	52.0	6.0	6.0	-		
3	يعطي رسم الحدود المنظمة داخل المصرف ادلة شاملة لسهولة حل المشكلات بسهولة ويسر بدون الرجوع للمدير.	21	24	2	3	-	4.2600	موافق بشدة
		42.0	48.0	4.0	6.0	-		
4	تضع ادارة المصرف تعليماتها عن العقوبات لجعل الموظفين يبتعدون عن اخلاقيات غير مرحب بها مثل الرشوة الموظفين والزبائن.	21	23	2	4	-	4.2200	موافق بشدة
		42.0	46.0	4.0	8.0	-		
5	تتم المساءلة لجميع الموظفين داخل المصرف ومحاسبتهم على اخطائهم حتى ولو كانوا من مجلس الادارة لهذه المؤسسة.	15	28	4	2	1	4.0800	موافق
		30.0	56.0	8.0	4.0	2.0		
	مبدأ منح السلطات والمسؤوليات (الحدود التنظيمية)						4.2360	موافق بشدة

مبدأ وضوح الاهداف والاستراتيجيات:

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه بشكل عام إلى "موافق"، وكل الفقرات في الجدول كان اتجاه ردود المشاركين عليها "موافق" وهذه اشارة إيجابية فالمصارف تعمل على أن تكون لها أهداف واستراتيجيات واضحة يتم تحديدها بوضوح مسبقاً، ليتم العمل على تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف. من وجهة نظر المشاركة في الدراسة.

جدول رقم (7) مبادئ الحوكمة: مبدأ وضوح الاهداف والاستراتيجيات.

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يضع مجلس الادارة في اعتباره قدرات المصرف عند وضع اهدافه الاستراتيجية.	15	23	6	6	-	3.9400	موافق
		30.0	46.0	12.0	12.0	-		
2	يعمل مجلس الادارة على مراقبة وتتبع تنفيذ اهداف المصرف الاستراتيجية.	10	25	11	4	-	3.8200	موافق
		20.0	50.0	22.0	8.0	-		
3		16	20	10	4	-	3.9600	موافق

	يعمل مجلس الادارة على تعميم الاهداف على من له علاقة مباشرة مع المصرف(الموظفين والزبائن).	32.0	40.0	20.0	8.0	-		
4	يعمل مجلس الادارة على وضع انشطة تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.	12	19	6	10	3	3.5400	موافق
		24.0	38.0	12.0	20.0	6.0		
5	يضع مجلس الادارة اهداف استراتيجية يمكن قياسها.	11	27	6	6	-	3.8600	موافق
		22.0	54.0	12.0	12.0	-		
	مبدأ وضوح الاهداف والاستراتيجيات						3.8240	موافق

مما سبق يمكن القول أن مجالس الادارة في المصارف الليبية التي شملتها الدراسة تطبق وبشكل واضح مبادئ الحوكمة ويمكن ترتيب هذه المبادئ من حيث المتوسط المرجح لكل مبدأ من تلك المبادئ في الجداول الخمسة السابقة كما يلي:

جدول رقم (8) مبادئ الحوكمة المطبقة في المصارف الليبية:

م	البيان	المتوسط المرجح	الاتجاه
1	مبدأ منح السلطات والمسؤوليات (الحدود التنظيمية)	4.2360	موافق بشدة
2	مبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الادارة	4.1320	موافق
3	مبدأ الحافز والمكافآت	3.9800	موافق
4	مبدأ وضوح الاهداف والاستراتيجيات	3.8240	موافق
5	مبدأ الافصاح	3.7320	موافق
	تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل مجالس إدارة المصارف	3.9808	موافق

القسم الثاني: تحليل البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في المصارف الليبية محل الدراسة:

يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بالأنشطة التي تقوم بها المصارف الليبية للحد من الفساد الإداري الذي تشمل: مكافحة الرشوة، و الحد من استغلال المنصب لمعرفة ما تقوم به المصارف الليبية محل الدراسة في هذا الشأن.

1. **مكافحة الرشوة:** من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه إلى "موافق"، وبمتوسط مرجح (4.0300) وكل الفقرات في الجدول كان اتجاه ردود المشاركين عليها في اتجاه الموافقة مع تأكيد المشاركين على أن المصرف " يؤكد دائماً على الابتعاد عن ظاهرة الرشوة وجعله الشعار الدائم داخل المصرف." الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي بلغ (4.3200) عليه القول أن مجالس الإدارة بالمصارف محل الدراسة تتخذ كل الوسائل التي من شأنها الحد من ظاهرة الرشوة داخل المصارف وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (9) الفساد الاداري: مكافحة الرشوة.

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يقوم المصرف بالحد من احتكاك الموظفين بالمراجعين قدر الامكان.	11	23	5	11	-	3.6800	موافق
		22.0	46.0	10.0	22.0	-		
2	يحتوي المصرف على اجهزة رقابية تراقب وتمنع أخذ الرشوة من قبل موظفين المصرف.	15	22	8	5	-	3.9400	موافق
		30.0	44.0	16.0	10.0	-		
3	يؤكد المصرف دائماً على الابتعاد عن ظاهرة الرشوة وجعله الشعار الدائم داخل المصرف.	19	28	3	-	-	4.3200	موافق بشدة
		38.0	56.0	6.0	-	-		
4	يحاسب المصرف آخذي الرشوة بإجراءات صارمة تصل الى درجة الفصل من الوظيفة.	19	21	7	2	-	4.1633	موافق
		38.0	42.0	14.3	4.1	-		
	مكافحة الرشوة						4.0300	موافق

الحد من استغلال المنصب:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أيضا أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه إلى "موافق"، وبمتوسط مرجح (4.0350) وكل الفقرات في الجدول كان اتجاه ردود المشاركين عليها "موافق"، ما يشير أن مجالس الإدارة بالمصارف محل الدراسة تتخذ كل ما من شأنه الحد من ظاهرة استغلال المنصب داخل المصارف وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (10) الفساد الاداري: الحد من استغلال المنصب

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يضع المسؤولين في المصرف مصلحة المؤسسة فوق كل مصالح شخصية.	22	19	5	4	-	4.1800	موافق
		44.0	38.0	10.0	8.0	-		
2	يضع المصرف قواعد واجراءات للتعيين بعيدة عن العلاقة بالعلاقات الشخصية.	15	23	5	6	1	3.9000	موافق
		30.0	46.0	10.0	12.0	2.0		
3	لا تستغل ادارة المصرف منصبها لتحقيق مصالحها الشخصية.	16	22	5	6	1	3.9200	موافق
		32.0	44.0	10.0	12.0	2.0		
4	تعمل ادارة المصرف على وضع امواله في ما يفيد المصرف وعدم اهدارها في غير صالحه المؤسسة.	16	25	9	-	-	4.1400	موافق
		32.0	50.0	18.0	-	-		
	الحد من استغلال المنصب						4.0350	موافق

يمكن ترتيب البنود الخاصة بمكافحة الفساد الإداري التي شملتها الدراسة من حيث المتوسط المرجح كما يلي:

جدول رقم (11) مكافحة الفساد الاداري

م	البيان	المتوسط المرجح	الاتجاه
1	الحد من استغلال المنصب	4.0350	موافق
2	مكافحة الرشوة	4.0300	موافق
	مكافحة الفساد الاداري	4.0325	موافق

ثالثاً: التحليل الاستنتاجي للبيانات (اختبار الفرضيات):

إن نتائج التحليل الوصفي السابقة التي تم التوصل إليها حول بيانات ردود المشاركين في الدراسة هي نتائج تتعلق بعينة الدراسة، ولا يمكن أن تعمم على مجتمع الدراسة إلا من خلال استخدام التحليل الاستنتاجي (Deductive analysis) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام الاختبار (T- Test) للحكم على مدى مصداقية فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض. عليه سيتم التعبير عن كل فرضية من فرضيات الدراسة بشكل احصائي في فرضية صفرية (H0)، وفرضية بديلة (Hα).ومن تم نختبر الفرضية الصفرية على النحو التالي:

1. الفرضية الاولى:

يمكن صياغة فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على "تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية." بصورة إحصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

$\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

$\mu > 3$

من خلال الجدول رقم (3-12) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة للفرضية الأولى هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة (14.950) أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.01) عليه نقوم برفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية." ولصالح الفرضية البديلة، التي تنص "تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية".

2. الفرضية الثانية:

يمكن صياغة فرضية الدراسة الثانية التي تنص على "يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الإداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف." بصورة احصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الإداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.

$\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الإداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.

$\mu > 3$

من خلال الجدول رقم (12) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة للفرضية الثانية هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة (11.924) أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.01) عليه نقوم برفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الاداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف." ولصالح الفرضية البديلة، التي تنص على "يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الإداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.".

جدول رقم (12) نتائج اختبار (T) لفرضيات الدراسة

م	البيان	مقارنة المتوسط النظري بمتوسط العينة باستخدام (T)				
		المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة P
1	تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.	3	3.9808	0.46390	14.950	0.001
2	يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الاداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.	3	4.0325	0.61227	11.924	0.001

وعليه يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) ملخص نتائج اختبار فرضية الدراسة

الفرضية	(P)	α	النتيجة
تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.	0.001	0.05	قبول الفرضية
يساهم تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الاداري من خلال اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف.	0.001	0.05	قبول الفرضية

النتائج:

من خلال الجانب النظري ومن خلال نتائج الجانب العملي ونتائج التحليل الاحصائي الوصفي والاستنتاجي يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. تلتزم المصارف الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
2. تطبق المصارف الليبية مبدأ منح السلطات والمسؤوليات (الحدود التنظيمية).
3. تطبق المصارف الليبية مبدأ كفاءة واستقلالية مجلس الادارة.
4. تطبق المصارف الليبية مبدأ الحافز والمكافآت.
5. تطبق المصارف الليبية مبدأ وضوح الأهداف والاستراتيجيات.
6. تطبق المصارف الليبية مبدأ الإفصاح.
7. يساهم اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف الليبية في الوقاية من الفساد الاداري.
8. يساهم اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف الليبية في الحد من استغلال المنصب.
9. يساهم اعتماد مبادئ الحوكمة كأساس لعمل المصارف الليبية في مكافحة الرشوة.

2.12. التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة والعمل على تطبيقها في كل المصارف والمؤسسات الليبية لما لها من دور كبير في الحد من ممارسات الفساد المالي والاداري.
2. زيادة الاهتمام بالبحوث الدراسية التي تتناول موضوع الحوكمة ودورها في الحد من الفساد لما لها من أهمية كبيرة وخصوصاً في المرحلة الحالية التي تمر بها ليبيا والوضع الاقتصادي السيئ لغالبية المصارف.
3. العمل على إعطاء دورات تدريبية مكثفة في مجال تطبيق الحوكمة.
4. العمل على إظهار المصرف لبياناته المالية على مدقق خارجي مما يساعد على إظهار الاشكاليات مبكراً مما يعطي القدرة على حلها قبل تفاقم حجمها.

المراجع:

الكتب:-

[1]- القبطان, السيد. (2006). قواعد المراجعة في أعمال البنوك. القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر.

[2]- علي, عبد الوهاب نصر ، و شحاته السيد شحاته. (2007/2006). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

[3]- الخضيري, محسن أحمد. (2005). حوكمة الشركات. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

المقالات العلمية:-

[4]- عياري, أمال ، خوالد, أبوبكر. (2012). تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر، مخبر مالية البنوك وإدارة الاعمال. (صفحة 3، 17، 18). الجزائر:

[5]- محمد, جاسم محمد. (2014). الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصارف. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، صفحة 366.

[6]- بدوقي, سردار عثمان ، و آخرون. (2016). قياس وتحليل أثر ظاهرة الفساد في المستوى التعليمي لجامعة صلاح الدين- أربيل للعام الدراسي 2013-2014. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، صفحة 316.

[7]- عريقيب, سعاد عبد السلام. (2018). البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره"دراسة تحليلية للفترة2003/2016. مجاة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية، الصفحات 58- 103، 104.

[8]- حسين, سمر عادل. (2014). الفساد الإداري أسبابه أثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة الى تجارب الدول في مكافحة الفساد الإداري. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، الصفحات 137- 140.

[9]- هادي, عقيلة. (بدون). أثر الشفافية ومؤسسات المجتمع في الحد من الفساد الاداري. المجلة السياسية والدولية، صفحة 242.

[10]- أبوالعزم, فهيم محمد محمد. (2006). أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية لجنة المراجعة، دراسة ميدانية كلية التجارة. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الاول، صفحة 121.

[11]- علي, عالية جواد محمد. (2014). أثر اعتماد الشفافية في تحجيم الفساد الاداري. مجلة الادارة والاقتصاد، الصفحات 73- 86، 87.

[12]- الرملي, محمد أحمد. (2000). دراسة تحليلية لمسؤلية المراجع تجاه غش الإدارة. مجلة كلية التجارة بسوهاج جامعة جنوب الوادي، صفحة 1، 41.

[13]- العبادي, هاشم فوزي ، و عبودي, ماجد هاشم. (2017). الشفافية الاستراتيجية وانعكاسها في الحد من ممارسة الفساد الإداري- دراسة تحليلية لآراء عينة من الموظفين في ديوان محافظة كربلاء المقدسة. مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، صفحة 24.

[14]- بحر, يوسف عبد عطية. (2011). الفساد الإداري- المسببات والعلاج" دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة. مجلة جامعة الأزهر بغزة، الصفحات 4□3- 44□43.

المؤتمرات:-

[15]- حفناوي, شوقي عبد العزيز بيومي. (2005). حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي. المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية (الصفحات 212- 213). الإسكندرية: كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

[16]- عبدالحليم, محمد فرج. (2005). حوكمة المصارف. المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية (صفحة 328). الاسكندرية: كلية التجارة.

الرسائل الجامعية:-

[17]- الجهاني, افطيطيم سالم المبروك. (2012). مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية. بنغازي: جامعة بنغازي.

[18]- خليل, عطا وارد ، و آخرون. (2008). الحوكمة المؤسسية. القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

[19]- صحصاح, عصمت أنور حامد. (2007). دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات" بالتطبيق على البنوك. القاهرة: كلية التجارة عين شمس.

[20]- الكايد, زهير عبد الكريم. (2003). الحكمانية قضايا وتطبيقات المنظمة العربية الإدارية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.